بين العرب ، وهي المحاولات التي باءت جميعها في نهاية الامر بالفشل ، بعد ان سجلت تجربة فريدة في نوعها مع الديمقراطية الاسرائيلية .

كانت أولى المحاولات التي بذلتها « الارض » ، في هذه المرحلة ، لاعادة تنظيم نفسها اقامة شركـــة تجـــارية هي « شركة الارض المحدودة » ، مهمتها تعاطي اعمال الطبـــاعة والنشر ، وبحيث تعتبر ايضا المؤسسة المالية التي تتكفل بتمويـــل العمل السياسي للجماعة . وقد رفض مسجل الشركات في البداية تسجيل الشركة ، معللا ان مثل هذا العمل قد « يضر بأمن الدولة والمصلحة العامة » في اسرائيل ، وذلك بناء على رأي تقدم به المستشار القضائي للحكومة . ولكن المحكمة العليا التي حول الطلب اليها ، اعلنت ان المحافظة على أمن الدولة ليست من اختصاص مسجل الشركات الذي لا يملك الحق في اخذ هذه الناحية بالاعتبار وأمرته بتسجيل الشركة(٩٨). وعـــاد المستشار القضائي واستأنف الحكم الى هيئة مؤلفة من خمسة قضاة ، فأيدت القرار السابق(٩٩)، وتم تسجيل الشركة على اثر ذلك . وقد بيعت اسهم الشركة الى مؤسسي « الارض » ومؤيديهم ، بعد ان فرضت القيود على تداولها خوفا من ان تصل الى عناصر غير أمينة قد تسيء استعمالها .

أما المرحلة الثانية التي تلت اقامة الشركة ، فكانت تقدمها بطلب للحصول على رخصة باصدار صحيفة اسبوعية ، وهي الاجراءات التي استغرق انجازها أكثر من سنة ، الى ان استوفيت كل الشروط التي يتطلبها قانون الصحافة الاسرائيلي . ولكن حاكم اللواء أعلن عندئذ انه يرفض اصدار الرخصة استنادا الى صلاحيته وفق انظمة الطوارىء ، اذ يحق له « بمحض ارادته ، ان يمنح ... رخصة او ان يرفض منحها دون بيان اي سبب لذلك »(١٠٠). ومرة اخرى توجهت الشركة الى المحكمة العليا طالبة الغاء قرار حاكم اللواء ، ولكن الحظ لم يحالفها هذه المرة ، اذ اعلنت المحكمة ان صلاحيات حاكم اللواء في مثل هذه الامور هي صلاحيات مطلقة « وفي مثل هذه الحالة ، لا نستطيع ان نضع رأينا محل رأي السلطة المختصة ... حتى ولو اعتقد احدنا او كلنا انه لو كان الرأي لنا ، لتصرفنا بصورة اخرى »(١٠١)، ولهذا رفضت التدخل والاشارة الى حاكم اللواء بمنح الرخصة باصدار الصحيفة .

اعتبرت « الارض » رفض السلطات منحها رخصة باصدار صحيفة اسبوعية صفعة قوية تهدد بشل نشاطها اذ فقدت بهذا ، أمل الحصول على وسيلة تمكنها من الاتصال بالجماهير العربية ، ولهذا قررت اتخاذ بعض الاجراءات « الانتقامية » بحق السلطات . فقامت باعداد مذكرة عن اوضاع العرب داخل اسرائيل ، شارحة معظـــم مظالمهم ، وأرسلت نسخا عنها الى الامين العام للامم المتحدة ، والى العديد من الصحف العالمية والشخصيات المعروفة دوليا ، وكذلك الى السفارات الاجنبية في اسرائيل ، والى أعضاء الكنيست والمؤسسات الاسرائيلية المختلفة . وقد حظيت هذه المذكرة باهتمام ملحوظ خارج اسرائيل ، خصوصا لدى بعض الاجهزة في الدول العربية التي بدا وكأنها تفتـــح عينيها اول مرة على أن هناك عربا في اسرائيل . أما الضجة التي تبعت ذلك ، فقـــد أثارت حفيظة الحكومة الاسرائيلية ، اذ أعلن يومها صراحة ان ليفي أشكول ، رئيس الحكومة ، يبحث مع المستشار للشؤون العربية ورجال الامن في طـــرق مواجهـــة « الارض »(١٠٢)، بينما راحت مختلف الدوائر الاسرائيلية تطلق التهديدات المبطنة ضد الجماعة ومؤيديها . ويبدو ان السلطات الاسرائيلية عقدت النية ، منذ ذلك الوقت ، على تصفية «الارض» ونشاطها ، خصوصا بعد أن اعتبر توجهها الى جهات دولية عملا ناشزا ، مع ان هذه لم تكن اول مرة ولا الاخيرة التي يقدم بها عرب في اسرائيل مذكرات احتجاج وشكاوى الى هيئات دولية مختلفة . الا ان تطورات اخرى حدثت في الوقت نفسه ، ونجمت عن قرار « الارض » تسجيل نفسها كحزب سياسي في اسرائيل ، وما